

لا حد لها من مساحة فهي باطله وكذلك ان شرطها على الاذيات والسوا
 وآذا صحت الكراعة فالخراج بينهما على النية فان لم يخرج الارض شيئا
 فلما شئ للعامل وآذا فسدت الكراعة فالخراج لصاحب البذر فان كان
 البذر من قبل رب الارض فللعامل له مثله ولا يراو على مقدار ما ينظر
 من الخراج وقال محمد له مثله بالغا بلوغه وان كان البذر من قبل العا
 فلصاحب الارض له مثله وآذا عقد الكراعة فامتنع صاحب البذر
 من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبل البذر جبره
 على العمل وآذا مات احد المتعاقدين بطلت الكراعة وآذا انقضت
 الكراعة والزرع لم يدر ككان على الكراعه له مثل نصيبه الا ان
 الى ان يسجد الزرع والنفقة على الزرع عليها وعلى حقوقهما
 احصار والرفاع والرياس والتذرية عليها بالخص فان شرط
 في الكراعة على العامل فسدت **كتاب المساقات** قال ابو حنيفة
 المساقات وهي العائلة بجزء من الثمرة باطله وقال ابو يوسف
 جها انه جائز اذ ذكره معلومة وستى فوافى الثمرة منها
 ويجوز المساقات في الفحل والشجر والكرم والريطاب واصول الباطن

فان وقع مثلا في ثمره مساقاة والثمرة تزيد بالعمل جاز وان كانت قد
 انتهت لم تجز وآذا فسدت المساقات فللعامل له مثله وتقبل المساقاة
 للموت وتفتخ بالاعذار كما تفتخ الاجارة **كتاب التكاثر**
 التكاح يقع بالاجاب القبول بغير مهرها الكاخي او بغير مهرها
 غير الكاخي والاخر غير قبل مثل ان يقول زوجي فبقول تزوجتك
 ولا يقع نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين من الغيب عاقلين
 اورجل امرأتين عدولا كانوا او غير عدول ومحمد في ذوقه غير
 محرم ودين فان تزوج مسلم ذميمة بشهادة ذميتين جاز عند ابي حنيفة
 والي يوسف وقال محمد لا يجوز ولا يحل للرجل ان يتزوج بانه ولا جنة
 من قبل الرجال والنساء ولا بابنته ولا بابنة ولده وان سفلت
 ولا باخته ولا بنات اخته ولا بعتته ولا بخاتمه ولا بنات اخيه
 والامام امرأته سوا دخل با بنتها او لم يدخل ولا بابنة امرأته التي دخل
 بها سوا كانت في حجره او في حجر غيره ولا بابنة ابيه واجداده ولا ابنة
 ابيه وهي اولاده ولا بابنة والرضاعة ولا باخته من الرضاعة ولا
 بنات اخيه بنكاح ولا بملكه بغير ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها

